







تسخر دولة الاحتلال الإسرائيلي آليات وتشريعات غير قانونية وعنصرية لمصادرة وضم الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية المحتلة، مع التركيز بشكل خاص على المناطق المصنفة "ج" والتي بحسب اتفاقية أوسلو الثانية للعام [1] 1995 اخضعت للسيطرة الإسرائيلية الكاملة أمنياً وإدارياً والتي تحدد المنطقة "ج" (بحسب التعريف) بأنها "مناطق الضفة الغربية الواقعة خارج المنطقتين "أ" و "ب"، والتي، باستثناء القضايا التي سيتم التفاوض عليها في مفاوضات الوضع الدائم، سيتم نقلها تدريجياً إلى السيطرة الفلسطينية بموجب هذه الاتفاقية. وتسعى دولة الاحتلال إلى هذه الأساليب بهدف تقليص الوجود الفلسطيني في المنطقة وفي الوقت ذاته توسيع المستوطنات والبؤر الاستيطانية الإسرائيلية القائمة وتعزيز السيطرة على الموارد الطبيعية. ونتيجة للسياسة الإسرائيلية الممنهجة، فإن ذلك يعيق التطور العمراني في الضفة الغربية المحتلة هذه بالإضافة إلى استهداف الاقتصاد الفلسطيني بسبب عدم قدرة الفلسطينيين على السيطرة على مواردهم الطبيعية.

ففي الوقت الذي تشن فيه سلطات الاحتلال الإسرائيلي حرباً ضروساً على قطاع غزة المحتل، فإنها لا تنفك عن استهداف الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية المحتلة (مناطق ج على وجه الخصوص) بمزيد من الأوامر العسكرية بغرض السيطرة عليها للأغراض الاستيطانية المختلفة. ففي الثاني عشر من شهر تشرين الثاني من العام 2023، أصدرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي ثلاثة أوامر عسكرية جديدة تستهدف مساحات شاسعة









[2] الامر العسكري الاسرائيلي رقم 363 للعام 1969 يخول الإدارة المدنية الإسرائيلية بالإعلان عن أيّة منطقة في الضفة الغربية المحتلة "كمحمية طبيعية" أو "كمناطق طبيعية" بموجب أوامر تصدرها. وعادة يتم فرض قيود صارمة على البناء واستخدام الأراضي على هذه المناطق للمطالبة بحماية البيئة.

[3] الامر العسكري الاسرائيلي رقم 363 للعام 1969 يخول الإدارة المدنية الإسرائيلية بالإعلان عن أيّة منطقة في الضفة الغربية المحتلة "كمحمية طبيعية" أو "كمناطق طبيعية" بموجب أوامر تصدرها. وعادة يتم فرض قيود صارمة على البناء واستخدام الأراضي على هذه المناطق للمطالبة بحماية البيئة.

اعداد:

معهد الابحاث التطبيقية – القدس (أريج)



**Recommended For You**